مصر

مقابلة مع الناشط الاشتراكي وائل توفيق من اليسار الثوري

2012 12 06

www.socialistworld.net

موقع اللجنة لأممية العمال

استيقظ العالم صباح الخميس في 6 كانون الأول / ديسمبر على أخبار آخر أحداث مصر، على 6 قتلى ومئات الجرحى، وعلى مشاهد مروعة من ناشطين في المعارضة يعتقَلون ويعذّبون على أيدي عناصر من الإخوان المسلمين. وتشهد مصر منذ أسابيع وتحت حكم الإخوان المسلمين تحركات معارضة للحكم الجديد وحشدت الجماهير ضد الدستور الجديد والمفروض من قبل قيادة جماعة الإخوان.

اللجنة لأممية العمال (CWI) تدين بشدة القمع والتعذيب ومنها قتل الصحافي الحسيني أبو ضيف والاختطاف والتعذيب الممنهج للناشطين من قبل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين خلال الاحتجاجات الجماهيرية الأخيرة وتتضامن مع المعارضة الجماهيرية ومع استمرار ثورة الحرية والعدالة الاجتماعية. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الناشطين.

وتتضامن اللجنة لأممية العمال مع الناشطين في وجه القمع والفقر ومن أجل استمرار ثورة الجماهير الفقيرة من عمال وفقراء وناشطين ضد نظام رجل الأعمال وضد الإسلام السياسي اليميني وبلطجة القوى الرجعية. وقمنا بإجراء مقابلة مع الناشط الاشتراكي والمناضل العمالي وائل توفيق من اليسار الثوري وهي تنشر أدناه.

وأبلغنا أن من بين اللذين اختطفوا من قبل بلطجية الإخوان المسلمين، تم خطف وتعذيب الناشط الاشتراكي والمناضل لحقوق العمال رامي صبري، وحجز لمدة ساعات طويلة على الرغم من حاجته الماسة للحصول على المساعدة الطبية قبل أن ينقل إلى الشرطة التي رفضت التحرك لوقف الاختطاف والتي رفضت التدخل لفرض إطلاق سراحهم.

الإخوان المسلمون الرجعيون، وهم الآن في السلطة بتحالف مع أصحاب الشركات التجارية الكبرى الذين ساندوا مبارك، ينفذون نفس سياسات القمع والهجوم على الحقوق الديمقراطية والنقابية كما فعل نظام مبارك من قبل الثورة. ولقد انكشفت قيادة الإخوان المسلمين للجماهير في المنطقة وكل أنحاء العالم كحزب لديه أجندة دفاع عن مصالح أصحاب العمل وعلى عدم قدرتهم على تقديم أي تغيير حقيقي للظروف التي تواجهها الطبقة العاملة المصرية والجماهير الفقيرة.

لقد انكشفت طبيعة هذه الحكومة الرجعية واستعدادها لاستخدام البلطجيين لقمع وتعذيب الناشطين اليساريين باسم الدين. الأحداث الأخيرة توضح مرة أخرى الحاجة إلى بناء حركة عمالية جماهيرية مستقلة وبديل عمالي سياسي لتحدي الطبقة الحاكمة والقطع مع الرأسمالية.

اللجنة لأممية العمال تطالب بالإفراج الفوري جميع الناشطين ووقف القمع وسوف نفعل ما في وسعنا للتأكد من أن يتم بناء حملة للدفاع عن الحقوق الديمقراطية وعن الحق في التنظيم والنضال النقابي والنشاط السياسي ومن أجل الاشتراكية.

مقابلة مع وائل توفيق (اليسار الثوري)

ماذا يجري اليوم وكيف توصف الوضع الآن في مصر؟

أصبح نظام مرسي في شهور قليلة منفراً، عاجزاً، فاشلاً، ضعيفاً. ومحاصراً بقوى عديدة تهاجمه وتعمل على اسقاطه، تبخر مشروع النهضة الذي هللوا له كثيراً قبل أن يبدأ. لم يكن هناك أي مشروع، كانت مجرد دعاية انتخابية فارغة.

سعى الرئيس والجماعة لتنصيب موالين لهم في مرافق الدولة والمواقع الهامة، الإعلام، المحافظين، الوزارات والهيئات، إلا أن محدثي النعمة هؤلاء كانوا فارغين تماماً من أي موهبة في الإدارة بدءاً من الرئيس نفسه، فاستعاض عن الخطب السياسية بالخطب الدينية، وعن تحليل الموقف بالجمل الأخلاقية والعبارات الرنانة، وسار أتباعه على نهجه.

واستمرت الأزمة الاقتصادية تمسك بتلابيب الجميع. لم يقدم النظام على أي إجراء ثوري لحل الأزمة، وأراد حلها بإنشاء صناديق لجمع التبرعات من أهل الإحسان، إلا أن القادرون على العطاء من الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة لم تكن على استعداد للتبرع بأموالها لسلطة لا ترغب فيها، فضلاً عن أنها كانت تعاني من ركود نسبي.

لم يحل نظام الإخوان أي أزمة للرأسمالية المهيمنة، ولم يقدم أي حلول لمشاكل الجماهير التي كانت حالتها تزداد سوءاً. ويبدو أن الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني كانوا يرغبون في خدمات مجانية - لم يكن الرئيس بخيلاً في تقديمها فقط مقابل وجوده في السلطة - فسلطة الإخوان كانت بالنسبة لهم حلاً اضطروا إليه لانقاذ سلطة الرأسمالية وحفظ مصالحهم في المنطقة، إلا أنه حل مؤقت غير مرغوب على المدى المتوسط والطويل، خاصة لو تمكنت الأجنحة الليبرالية من تقديم بديل يمكن أن يحسم المعركة لصالحه.

الوضع ساخن وحاد. هناك صراع على السلطة، ومعركة حياة او موت، الحراك والضغوط من قبل المعارضة ستحدد موقف الاخوان المسلمين. هناك تأثير ملموس نتيجة تحرك المعارضة الجماهيرية وذلك في الدعوة للاستفتاء على الدستور من قبل مرسي، ولكن قيادة الاخوان المسلمين متمسكة بالسلطة وبالمزيد من السيطرة والهيمنة، فالسلطة الجديدة للرأسمالية المصرية وجدت نفسها غير مدعومة من أجنحة الطبقة أو أجهزة دولة مبارك، في مواجهة غضب شعبي يتصاعد ويأكل من فرصها الانتخابية القادمة.

في 21 نوفمبر خرج متحدث الرئاسة ليعلن على الشعب إعلاناً دستورياً جديداً. تضمن الإعلان قصة المعاشات وإعادة المحاكمات، وتضمن بنوداً تعطي حصانة مطلقة لكل ما قرره الرئيس، منذ توليه وإلى ما شاء الله، وتعني الحصانة عدم جواز قبول أي طعن عليها امام أي سلطة أو جهة، وبوجه خاص جميع محاكم الجمهورية، وأن تتوقف المحاكم عن نظر أي قضية تتعلق بأي قرار اتخذه، أو تتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى.

ارتجت الأرض بقوة تحت كرسي الرئيس، وبدلاً من أن يزيده الإعلان قوة زاده عزلة وضعفاً، وانقسمت الدولة وسلطاتها إلى أجنحة متصارعة، الإخوان المعزولين وجدوا أنفسهم في مواجهة غضب شعبي موجه كلياً ضد حكمهم. وقرروا خوض المعركة بقوتهم الخاصة وبعض أنصارهم، وهكذا بدأت معركة الشوارع بين الإخوان والجماهير الغاضبة في عدة محافظات. لم تتدخل الشرطة أو الجيش لحماية حزب النظام أو مقراته، وفي الواقع لم تكن قادرة على ذلك أيضاً. وظل التحرير مشتعلاً بالغضب رغم سقوط عدد من الجرحى والقتلى في المعارك. هذه المعارك يخوضها أشخاص ضاقوا بالفقر والقهر ولم يعودوا يأملون في حلول. وهناك تضامن محدود من النخب الشابة معهم.

هكذا جاءت محاولة الانقلاب البونابارتي ميتة في مهدها. إن مرسي لا يشبه لويس بونابرت إلا في التفاهة وضعف الموهبة، ولا يشبه عبد الناصر في شيء سوى استعادة نصوص الاستبداد. القاسم المشترك بين ناصر وبونابرت أن لكل منهما كان مبعوث الفلاحين الصغار، بينما مرسي مبعوث تنظيم ديني رجعي يمثل يمين الطبقة الحاكمة. كان هناك حالة من الاحباط لدى جماهير الثورة، ولكن ممارسة الاخوان في السلطة سرعت في حدة الصراع، وممارستهم الهيمنة والتكبر ساعدت على كشف حقيقتهم امام الجماهير. والمعارضة تقوى في الشارع والاخوان يحاولون الخروج من المأزق.

ما هو تأثير هذه الأحداث على شعبية الإخوان المسلمين؟

الكثير من مناصريهم مصدومين ولقد أخذ البعض منهم مواقف ضد القيادة. ولكن الأعضاء ما زالوا عديدين وهم مؤيدين لإجراءات مرسي وقيادة الجماعة التي تستخدم مبررات مثل "يريدون المس بالاسلام والشريعة" ويتهمون المعارضة باستخدام "فلول النظام السابق" ونفس الكلام الذي استخدم من قبل نظام مبارك خلال الثورة وتسمية الناشطين بـ"الخونة" وأن الإخوان المسلمين هم المدافعون عن الثورة الخ. وهم يحشدون أعضاءهم من جميع المناطق الريفية المختلفة للتجمع في المدن بينما جماهير المعارضة هي التي تحشد محلياً في مناطقها المختلفة. وما هو مؤكد هو أن ممارسات مرسي وقيادة الإخوان المسلمين كشفت الحقيقة عند الناس العاديين والبعض منهم ممن قد صوت لهم في مواجهة الفلول ومنهم الملايين الذين استقطبوا من الأرياف من قبل الإخوان عبر الإعاشة واستخدام الخطاب ذاته.

ماذا عن الوضع المعيشي المتدهور والمزاج العام لدى الجماهير الفقيرة في ظل مخاطبة مرسي ما سمّاه "المواطن العادي"؟

خطاب "المعيشة" لدى مرسي ليس لديه ثقة عند المواطن العادي، فلم تكن الوعود كافية لتسكين الجماهير وإنهاء الحالة الثورية، فنظام مرسي بدا مترنحاً وغير مستقر وعاجز عن فرض الاستقرار، فأحجم في انتظار ما تسفر عنه الأحداث، فبدلا من ان يقدم اى حلول لأزمات الجماهير ومعاناتها, سعى الى حل ازمة النظام على حساب الجماهير, فسعى الى رفع الاسعار وخفض الخدمات وإطلاق يد الشرطة لقتل وسحل المتظاهرين، فضلا عن تقديم العمال المضربين للمحاكمة.

واظهر نظام مرسى افلاس تام وكانت تجربة البرلمان ذو الأغلبية الإسلامية صادمة - برلمان هواة حمقى يسعون لفرض قوانين رجعية منفرة .وتصريحات الإخوان كانت أكثر تنفيراً للجماهير، حيث حل التوعد للخصوم محل الوعود البراقة. ولم تنجح محاولاته فى تزييف وعي الجماهير، خصوصا في الوقت الذي تقدم فيه المعارضة البدائل مثل "الحد الأدنى والحد الاقصى للأجور، ضرورة العمل على تحسين الخدمات وتبني ضرورة زيادة الدعم على السلع الاساسية بدلاً من تخفيضه.. الخ. مرسي والإخوان منحازون للتجار ورجال الأعمال وحتى في موضوع غزة كان دورهم التفاوض مع إسرائيل. الشعب الذي يهتم كثيراً لموضوع غزة رأى أن الإخوان "يبيعون أرض سيناء للفلسطينيين" كأرض بديلة وهذا كلام قديم لدى دولة اسرائيل عن "الأرض البديلة".

وتضمنت قرارات الخميس الأسود قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 97 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976 وهو القرار الذى لم يتم الإعلان عنه حتى فوجئنا بنشره فى العدد 47 مكرر من الجريدة الرسمية الصادر فى 24 نوفمبر الماضى. رجال الحزب الحاكم الجديد (الإخوان المسلمين) الذين ينكرون حقوق العمال والفئات الاجتماعية الأخرى فى التعبير عن مطالبها وممارسة نفوذها، وتطوير موقعها التفاوضى من أجل الحصول على حقوقها. إنهم يتوافقون تماماً مع منظومة المؤسسة النقابية الرسمية - مؤسسة من مؤسسات الدولة وأداة لهيمنتها على الحركة العمالية وقهرها واستلاب حركتها المستقلة.. وهم لذلك حريصون أشد الحرص على الإبقاء عليها، وهم أيضاً يناصبون الحريات النقابية ويستخدمون ذات خطاب عناصر المؤسسة النقابية الرسمية قبل تداعى حكم مبارك، كرفض التعددية ومصادرة حرية العمال في تكوين نقاباتهم وفرض عليهم مؤسسة نقابية واحدة. ويدافعون عن موقفهم الرافض للتعددية النقابية بدعوى "حرصهم على وحدة الحركة النقابية وخوفاً من إضعافها"!!

وصدر قانون 2012 كتعديل على قانون 1976 ضمن "غزوة" الخميس الأسود وتضمن خروج جميع من بلغوا سن التقاعد من مجالس إدارات الاتحاد على أن يحل محلهم من يليهم فى الأصوات- من نتائج الانتخابات السابقة - فإذا لم يكن ذلك متاحاً تولى المستوى الأعلى تعيين هؤلاء الأعضاء الجدد - على أن يصدر بذلك قراراً من الوزير المختص.

والإخوان يتجاهلون التنظيمات العمالية الجديدة، التي تشكلت بعد الثورة كـ"نقابات مستقلة"، ولقد طرحوا هذه التعديلات كي تتيح لهم السيطرة على اتحاد نقابات عمال مصر - "الاتحاد الرسمي" - وممتلكاته التي تقدر بعشرات الملايين من الجنيهات والتي هي ملك لعمال مصر جميعاً. فبدعوى التخلص من فلول النظام السابق داخل الاتحاد صدرت التعديلات بالتخلص ممن هم فوق سن الستين، علمًا إننا كنا نطالب بذلك من سنين ولكننا كنا نطالب بمحاكمة هؤلاء وليس فقط التخلص منهم. ويتيح التعديل في القانون لوزير القوى العاملة الإخوانى تصعيد من ينتمون إلى جماعته من أعضاء اللجان النقابية لتدوم بذلك السيطرة للجماعة على مقاليد الأمور داخل اتحاد العمال. وبهدف استبدال بعض القيادات القديمة من رجال مبارك ببعض أعضاء جماعة الإخوان، كبداية للسيطرة الكاملة على الاتحاد والحركة العمالية، حاولوا أن يصبحوا مسئولين عن وزارة العمل وأن يعينوا ناس من الإخوان.

ماذا عن قوى المعارضة الليبرالية وعن قيادتها من رجال أعمال يرفعون شعارات الحرية في صراعهم على السلطة اليوم ولكنهم غير مهتمين بقضايا العمال بل مستعدين أن يقمعوا الحركة العمالية حين يصلوا إلى السلطة ويدافعوا عن أرباحهم؟

هذه معارضة من أجل الحرية وجزء منها ليبراليون يصارعون الإخوان المسلمين على السلطة ومصالحهم المباشرة هي مصالح رأسمالية. ولكن هناك رعب اتجاه الحريات بشكل عالي وبسبب القمع من قبل الإخوان المسلمين في السلطة. هناك خوف حقيقي من قبل بعض البرجوازيين.

الحركة العمالية ما زالت قوية وأخذت خطوات مهمة في التنظيم النقابي ولكنها حالياً غير منظمة سياسياً. العمال المنظمون يلعبون دوراً تضامنياً مع المعارضة ضد الإخوان. والآلاف من الاحتجاجات العمالية السابقة تأخذ اليوم منحى تضامني مع حركة الحرية والحقوق. عمال نقابة مصنع قوطة للصلب انتصروا في نضالهم وسيطروا على مصنعهم وأجبروا النائب العام أن يصدر قرار يمنحهم الحق في الادارة الذاتية للمصنع، ونسعى لإنجاح التجربة حتى يقدم كنموذج يعمل على تشجيع مواقع أخرى للسعي نحو الإدارة الذاتية.

ما هو البرنامج الانتقالي لدى اليسار الثوري في هذه المرحلة؟

إن مهامنا الراهنة هي: المشاركة بقوة في المعركة الدائرة بهدف اسقاط الرئيس و دستوره، الاهتمام بأقصى جهد بمسألة تنظيم ورفع وعي واستعداد قطاعات من الجماهير الشعبية وفي مقدمتهم العمال، رفع المطالب الأكثر جذرية في المعركة الدائرة وجذب أنصار لها، مثل؛ جمعية تأسيسية منتخبة من بين كل الفئات الشعبية، حق الرقابة الشعبية في جميع المجالات، اطلاق حق التنظيم والتظاهر والإضراب والاحتجاجات دون قيد، مصادرة أموال رجال النظام السابق ووضع حد أقصى للملكية الخاصة.

بالتأكيد اسقاط الرئيس لن يمثل أكثر من جولة هامة في الصراع وليس انتصاراً ناجزاً للثورة، فلا تزال الجماهير الشعبية - من حيث الاستعداد والتنظيم - غير مستعدة أو جاهزة لفرض بديل ثوري، ومن ثم لا يزال أمام الطبقة الحاكمة فرصة لتقديم بديل ليبرالي مقبول لإنقاذ نظامها، ما لم تقطع الجماهير عليها الطريق، ويعني ذلك الدخول في المعركة النهائية ضد البديل البرجوازي الاصلاحي الذي قد يكون البرادعي أو حمدين أو فريق منهما.

وما هي الخطوات التالية التي يطرحها اليسار الثوري للانتقال من حركة نقابية وحركة حرية متضامنتين إلى حركة عمالية جماهيرية لديها برنامج عمالي سياسي وتبني حزبها الجماهيري البديل؟

نحن نطرح البديل العمالي والحزب العمالي عبر الإشارة إلى عدة عناصر منها الحركة العمالية الجامدة حيث الانتاج خفيف والشركات التي تمت خصخصتها والحاجة إلى الإدارة العمالية. وهكذا ننتقل من أزمة النظام وعدم قدرته على حل المشاكل إلى طرح البديل العمالي والاشتراكية.

ولكن ما هي الإستراتيجية التي يطرحها اليسار الثوري على الحركة العمالية لتتنظم سياسيا وتأخذ السلطة من أيدي القوى الرجعية؟

هذه فترة ثورية وعلى اليسار أن يدعو العمال لأخذ الفرص المتاحة دون زرع الوهم في تعدد المراحل في الصراع وصعود أنظمة رأسمالية متتالية وبأوجه مختلفة هدفها هزيمة الطبقة العاملة. ولكن هناك أزمة حقيقية في الحركة العمالية المصرية، وذلك جزئيا نتيجة الدعاية والاستقطاب للاشتراكية على عنوان "الحرية". وأصبح وضع الحقوق على المحك أكثر من مطلب العدالة الاجتماعية. والحركة النقابية واجهت صعوبات حين شنت حكومة الإخوان المسلمين هجمات على القيادات النقابات المستقلة وأضعفت النقابات التي خسرت بعضًا من قياداتها.

لا تزال مهمة تنظيم الجماهير ورفع وعيها واستعدادها هي الشرط الضروري لانتصار حاسم على النظام ككل، وهي مهمة لن ينشغل سوى القوى الأكثر راديكالية بانجازها، لا الوطنيين ولا الليبراليين يضعون مهمة كتلك على جدول أعمالهم، بل ينظرون إليها بقدر من الخوف والريبة، إنهم يريدون جماهير غاضبة ترفعهم إلى كرسي الحكم، وليس جماهير منظمة تفكر أن تحكم هي.

نحن نطرح المشروع العمالي وهو باتجاه الحزب العمالي ونتكلم عن قوة العمل وعملية الإنتاج ومناهضة النظام الرأسمالي. ونطرح البرنامج العمالي داخل المعارضة حيث هناك قيادات يسارية أكثر قربًا لخطابنا ومعهم نعمل على بناء جبهة اشتراكية.